تحليل الاسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة في اقليم كوردستان–العراق للمدة 2004–2013

د.ياسين عثمان عبدالله

مدرس في كلية الادارة والاقتصاد-قسم الاقتصاد

جامعة صلاح الدين-اربيل

Analysis of the causes leading to the continuing public expenditure increase in Kurdistan-Iraq region for the period 2004-2013

المستخلص

يحاول هذا البحث اظهار الأسباب المؤدية إلى الزيادة المستمرة للنفقات العامة في اقليم كوردستان العراق للمدة 2004–2013 وفق استخدام الاسلوبين الوصفي و الاستقرائي، وقد تم اثبات صحة فرضية البحث،و التوصل الى اهم النتائج الاتية:

1– ان الزيادات في النفقات العامة خلال مدة الدراسة لم تكن زيادات حقيقية ، بل ان جزءاً كبيراً منها كان زيادات ظاهرية بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار ، اذ بلغ المتوسط العام لهذه الزيادات الى اجمالي النفقات العامة (99.35%) خلال مدة الدراسة. مما يعني ان ضعف الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار في المدة نفسها.

2– بلغ المتوسط العام لنسبة الزيادة الظاهرية في النفقات العامة بالاسعار الثابتة لسنة 2004 والناجمة عن الزيادة السكانية حوالي (14.62%) خلال مدة الدراسة .

3– ان الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تقدمها الحكومة للافراد بشكل عام شهدت زيادة مستمرة في مدة الدراسة ، فضلا عن زيادة عدد العاملين في الدوائر و المؤسسات الحكومية وما يترتب على ذلك من زيادة في النفقات الادارية التي تتحملها الحكومة .

Abstract

This research is trying to show that the reasons leading to increase the continuing public expenditure in Kurdistan-Iraq region for the period 2004-2013 in accordance with the use of two modes descriptive and inductive, has been validated research hypothesis, and has been the most important to reach the following results:

1-The increase in public expenditure during the study period were not real increases, but that a large part of it was a virtual increases due to high general level of prices, as the overall average for these increases to total public expenditure (99.35%) during the period of the study .Which means that the weakness of the increase in public expenditure was due to the general increase virtual rise in prices in the same period.

2- The general average of the ratio of virtual increase in public expenditures for the year 2004 fixed prices, caused by population increase about (14.62%) during the period of the study.

3- The various social services provided by the Government to individuals in general has seen a continuous increase in the duration of the study, as well as increasing the number of employees in government departments and institutions and the consequent increase in administrative expenses to be borne by the government.

المصطلحات الدالة:النفقات العامة، النفقات الظاهرية ، النفقات الحقيقية ، النفقات الاجتماعية

المقدمة

تعد دراسة النفقات العامة جزءاً هاما في الدراسات المالية ، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية ، وترجع اهمية النفقات العامة الى كونها الاداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات ، فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين بشكل ارقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للافراد وسعيا من اجل تحقيق اقصى نفع جماعي ممكن لهم . كما وان هذا الموضوع لم يكن يحظى بالاهتمام الكافي في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وانما ركزت واهتمت بالجوانب التنظيمية والقانونية للنفقة ، والسبب في ذلك يرجع الى ان الدولة يتحتم عليها تقديم مختلف الخدمات لافرادها .

وتعتبر ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة ، وذلك بسبب تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على ان هذه الظاهرة اصبحت قانونا اقتصاديا ، يمكن ان يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن ان يحدث اضافة في تاريخ الفكر الاقتصادي .

كما وتعد الزيادة الظاهرية في النفقات العامة الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويعزى معظم هذه الزيادة إلى العديد من الأسباب ، ومن اجل اظهارهذه الاسباب تم اختيار موضوع (تحليل الاسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة في اقليم كوردستان–العراق للمدة 2004–2013) لغرض تحديد الأسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة في أقليم كوردستان العراق .

أهمية البحث

تلعب النفقات العامة في اقليم كوردستان العراق دوراً كبيراً في تنمية الأقتصاد الوطني من خلال دفع الأجور والرواتب للموظفين وتقديم الخدمات الأجتماعية وعملية إعادة بناء الهياكل الأرتكازية ، وإقامة المشاريع الأقتصادية للسير نحو التنمية الأقتصادية . ونظراً لعدم وضوح ما إذا كانت النفقات العامة في الأقليم تتزايد بشكل مستمر أم لا ، فأن أهمية هذه الدراسة تكمن في تشخيص الأسباب المؤدية الى تزايد النفقات العامة ، بهدف رسم سياسات مستقبلية للنفقات العامة في الاقليم .

مُشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان هناك زيادة مستمرة للنفقات العامة في الأقليم مع عدم وضوح العوامل المؤدية الى هذه الزيادة خلال مدة الدراسة.

هدف البحث

يكمن هدف البحث في تحديد الأسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة في أقليم كوردستان العراق و تحديد إتجاهات النفقات العامة في الأقليم .

فرضية البحث

يفترض البحث ان اتجاهات النفقات العامة في اقليم كوردستان العراق هي في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ، ويعود اغلب هذا التزايد الى اسباباً ظاهرية.

نطاق البحث

يشمل نطاق البحث مكانياً : إقليم كوردستان العراق ، اما زمانياً فيشمل المدة (2004 – 2013) .

منهجية البحث

لقد تم الإعتماد على الاسلوب الوصفي والاستقرائي في كتابة هذا البحث فضلاً عن الإعتماد على البيانات والإحصائيات المتاحة في سجلات وزارة المالية والإقتصاد والمديريات التابعة لها .

هيكل البحث

وتم تقسيم هذا البحث الى مبحثين رئيسيين، اذ يتناول المبحث الأول الإطار النظري لظاهرة الزيادة المستمرة للنفقات العامة. اما المبحث الثاني فأنه يتناول أسباب زيادة النفقات العامة في الإقليم من خلال فقرتين حيث تبين الفقرة الأولى الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في الأقليم ، وتوضح الفقرة الثانية الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في الأقليم .

وأخيراً فقد تمكن هذا البحث من الوصول الى مجموعة من الأستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول

الإطار النظري

لظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع . وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكّن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية ، إلا أن حجم ذلك الإنفاق يعكس لدرجة كبيرة فاعلية الحكومة ، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي . وبصورة عامة يعتبر الإنفاق العام مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع .

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم النفقات العامة ، وماهية الزيادة المستمرة للنفقات العامة والاسباب الحقيقية والظاهرية لهذه الزيادة .

أولاً : مفهوم النفقات العامة

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للانفاق العام وحقيقة الامر ان وجود اكثر من تعريف للانفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها الى الانفاق العام. فهناك من يعرف النفقة العامة على انها " مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها بقصد اشباع حاجة عامة " . كما تعرف بأنها مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة . (**البطريق** ، 1999 : 39).

ثانيا : ماهية الزيادة المستمرة في النفقات العامة

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى ان هذه الظاهرة تعد قانونا عاماً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد اهتم الفكر الاقتصادي بظاهرة الزيادة المستمرة للنفقات العامة بهدف تفسيرها وبيان أهم الأسباب التي أدت اليها . وقد ظهرت عدة افكار تحاول تفسيراتجاه الإنفاق العام خلال المدة طويلة الأجل . ومن أهم هذه الافكار :

– أدولف فاجنر الاقتصادي الماني ، فهو من الأوائل الذين أهتموا بدراسة الزيادة المستمرة للنفقات العامة . فقد لاحظ في دراسته أن هناك نموّاً مطرداً للإنفاق العام في المانيا وعدد من الدول الأوروبية بالإضافة الى الولايات المتحدة واليابان خلال القرن التاسع عشر(**الطاهر** ، 1988 : 113). ويذهب فاجنر الى القول الى انه كلما حقق مجتمعاً من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي وبعبارة اخرى فإن نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي تميل الى الزيادة بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي (**الفارس** ، 1997 ، 30). وقد شبه فاجنر الدولة في نموها بالكائن الحي في نموه . فحيث ان الاخير يميل الى النمو بإطراد فان الدولة ايضاً تميل الى النمو بإطراد ، وكلما ازدادت الدولة نمواً وتطوراً ازدادت وظائفها وبالتالي فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك (**العلي والكداوي** ، 1988 : 148) . وقد عزى فاجنر هذه الزيادة في النفقات الى عدة اسباب منها :- (**الطاهر** ، 1988 : 114)

1- توسع الوظائف التقليدية للدولة : يؤدي النمو الاقتصادي الى تعقد المعاملات والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع ، زيادة على ان التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النمو الاقتصادي تتطلب كفاءة عالية في الاجهزة الإدارية للحكومات ، ويترتب على ذلك زيادة النفقات العامة الإدارية من الناحية الكمية والنوعية. وكذلك توسيع نطاق النشاط الحكومي ، اذ يكشف فاجنرهنا عن تصور عميق عن الفكرة الحديثة حول فشل نظام السوق ، والاثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية ، ممايستدعي الحكومة الى زيادة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي بالتدخل من اجل رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع . مثال ذلك ، تقديم الاعانات ، وفرض الضرائب على الصناعات ذات الاثار الخارجية الضارة ، ومنع او تنظيم الاحتكار ، وزيادة الجهود نحو إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ، بالإضافة الى زيادة اهتمام الحكومات تجاه مسؤولياتها نحو المجتمع ، فأزدادت نفقات التعليم والصحة ، وكل هذا سيؤدي الى زيادة الإنفاق العام .

2- كما ان لزيادة الطلب على السلع العامة دورفي زيادة النفقات العامة ، حيث نتيجة لزيادة مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع المترتب على النمو الاقتصادي فإن طلب افراد المجتمع على خدمات الرفاهية الاجتماعية يزداد بمعدل عالٍ كلما ارتفع مستوى دخلهم الحقيقي . كان فاجنر ينظر الى هذه النفقات العامة على اساس انها خدمات مرغوب فيها ، وان المرونة الدخلية للطلب على مثل هذه الخدمات تعتبر عالية . وعلى هذا فإن الإنفاق العام على خدمات الرفاهية الاجتماعية سوف يزداد بمعدل عال . وتتمثل هذه الخدمات في زيادة الثقافة العامة ، ومراكز الترفيه ، وهذا يؤدي الى المزيد من الإنفاق العام.

ورغم أن قانون فاجنر لم يتوصل إلى أكثر من أن الزيادة المستمرة في النفقات العامة هي ظاهرة عامة ومستمرة ، فإنه تعرض للانتقادات نتيجة للصعوبات التي ترافق تطبيقه في المجتمعات التي تتباين في نموها ودرجة تطورها .

وأن استمرار زيادة النفقات العامة من جهة ، والاعتماد على العوامل الاقتصادية بمفردها من جهة أخرى غير كافٍ لتفسير ظاهرة الزيادة في النفقات العامة ، إذ ربما يعزى تزايدها إلى أسباب سياسية أو اجتماعية أو أخرى (**الجنابي** ، 1990 : 100) .

– كما ان هناك دراسة نمو الإنفاق العام في بريطانيا للمدة مابين (1890– 1955) قام بها الاقتصاديان (بيكوك– وايزمن) . وقد افترضت هذه الدراسة أن القرارات بخصوص الإنفاق العام تعتمد على امور سياسية تتأثر بأصوات الناخبين من افراد المجتمع . وكانا يعتقدان أن الفرد يرغب في ان يتمتع بمنافع السلع والخدمات العامة لكنه لايرغب في دفع الضرائب ، لذا حين تقرر الحكومة حجم الإنفاق العام فإنها تراقب بكل دقة رد فعل الناخبين للضرائب التي ستمول هذا القدر من الإنفاق . وعلى هذا ، فإن التحليل يفترض أن هناك مستوى معيناً من الضرائب يشكل قيداً على نمو الإنفاق العام (**الطاهر** ، 1988 : 116) . وقد استنتجا أيضاً أن النفقات العامة تتزايد بشكلٍ طبيعي وتناسبي في الأوقات الطبيعية ، ولكن هذه الزيادة سوف تضطرب في الأوقات التي يتعرض المجتمع خلالها إلى أزمات طارئة مثل الحروب ، والمجاعات ، والزلازل والمصائب الاجتماعية الكبيرة . ففي هذه الحالات يكون هناك حاجة ماسة لزيادات كبيرة في الإنفاق العام من اجل مواجهة هذه الظروف الأستثنائية . ويقبل افراد المجتمع رفع معدلات الضرائب خلال مدة الازمات من اجل تمويل الزيادة المفاجئة في حجم الإنفاق العام . وقد أطلق على الانتقال من مستوى الإنفاق والإيراد العام القديم الى مستوى اعلى نتيجة للظروف الاستثنائية بأثر الاستبدال (**فوزي** ، 1970 : 96) .

وان هذه الدراسة تم انتقادها من خلال أن هذا التحليل يبقى جزئياً ، ويعتبر وصفاً لحالة خاصة في تفسير نمو الإنفاق العام . ويلاحظ أيضاً ان التحليل يؤكد تكرار حدوث الظروف الأستثنائية من أجل زيادة الإنفاق العام زيادة كبيرة . وبالنظر الى الواقع العملي ، ولاسيما في الستينات والسبعينات من هذا القرن ، نجد ان التقدم الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد أحدثت زيادات كبيرة ومنتظمة في حجم الإنفاق العام ، وكذلك في الإيرادات العامة . مما يدل على ان زيادة الإنفاق العام لكثير من الدول في هذه الحقبة الزمنية لاتتناسب مع نظرية الظروف الإستثنائية .

ثالثا: العوامل الظاهرية لزيادة النفقات العامة

ويعنى بالأسباب الظاهرية الأسباب التي تؤدي الى الزيادة الكبيرة في النفقات العامة كرقم دون ان يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة . (**فوزي** ، 1970 : 97) . وتعود الزيادة الظاهرية للنفقات العامة الى عدة اسباب هي :–

– **ارتفاع المستوى العام للاسعار**: يقصد به إنخفاض قيمة النقود بوجه عام وهبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات وهذا يعود الى إرتفاع الاسعار بشكل مستمر .(**الجنابي** ، 1990 : 42) ، ومن الملاحظ بصفة عامة ان قيمة النقود آخذة في الإنخفاض بصفة مستمرة في معظم الدول . ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها ، وإن هذا الجزء يتوقف على مدى الإنخفاض . أي ان الزيادة في النفقات العامة قد تعود الى إرتفاع الأثمان ، لا الى زيادة كمية السلع والخدمات التي إشترتها أو أنتجتها النفقات العامة ، أي لاتعود الى زيادة الدخول الحقيقية التي قامت بتوزيعها هذه النفقات ، (**حشيش** ، 1992 : 103). لذا يتعين مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العامة خلال فترات زمنية متفاوتة .

– التغيرات الحاصلة في الحسابات الحكومية : في الماضي كانت الحسابات الحكومية تتم على أساس الميزانية الصافية .أي ان بعض المؤسسات والمنشأت العامة تقوم بطرح مصروفاتها من الإيرادات التي تحصلها ، ولهذا فلا يظهر في الميزانية العامة إلا الإيرادات الصافية . لكن الوضع تطور ، وأصبح من الواجب ظهور جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة في الميزانية . وبهذا فقد قضى على طريقة الميزانية الصافية وحلت محلها طريقة الميزانية الإجمالية التي توجب إدراج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية حتى يتمكن البرلمان من الاطلاع على جميع التفصيلات (**الصكبان** ، 1977 : 100) . إذ يؤدي إلغاء هذه القاعدة وإدراج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة التي لا تمثل زيادة حقيقية في حجم هذه النفقات (**البطريق** ، 1999 : 74) .

– تزايد السكان وزيادة مساحة الدولة : حيث ان الزيادة في اعداد السكان وإتساع مساحة الدولة من خلال ضم إقليم او أقاليم جديدة تؤدي الى إتجاه النفقات العامة للدولة الى الزيادة بهدف مواجهة مطالب أعداد السكان المتزايدة والأقاليم الجديدة المنظمة ، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية أي زيادة رقمية فحسب لكونها لاتنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات القديمة ولا في تحسينها نوعاً ، وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات ذاتها من قبل الأعداد المتزايدة للسكان وإحتياجات الأقاليم الجديدة مما يدفع بالدولة الى زيادة إنفاقها العام . ولا تتأثر النفقات العامة بالزيادة نتيجة الزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب وإنما بالتغيرات الهيكلية في السكان فإرتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يؤدي الى زيادة النفقات التعليمية لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال الى إجمالي السكان ، كما إن زيادة عدد الشيوخ يؤدي الى زيادة المرتبات التقاعدية ومن ثم تبرر الزيادة في الإنفاق العام في هذا المجال (**العلى و الكداوي** ، 1988 : 55) .

رابعا: العوامل الحقيقية لزيادة النفقات العامة

ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك العوامل التي تؤدي الى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في إقليم معين إذا ظل سكانه ومساحته بدون تغيير (**بركات** ، 1978 : 260) اي ان هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد والى تحسين تلك الخدمات . ولقد عزى معظم الباحثين في المالية العامة هذه الظاهرة الى أسباب اقتصادية واجتماعية وادارية ومالية وسياسية وكألاتي :-

أ – الإقتصادية :

تعد الأسباب الإقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة ، ومن اهم هذه الاسباب:-

- **زيادة الدخل القومي** : اذ ان زيادة الدخل القومي تمكن الدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار مايمكن أن تقتطعه في صورة تكاليف أو أعباء عامة ، حتى لو لم تزِد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها ، وبالتالي فأن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه(حشيش ، 1992 : 100) .

- **التوسع في المشروعات العامة** : فالتوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الآخر الى زيادة النفقات العامة . وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات أما الى الحصول على موارد للخزانة العامة ، وأما للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ومحاربة الإحتكار و نفقات الدعم للقطاع الخاص ، وبصفة عامة توجيه النشاط الإقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة .

- **علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الإقتصادي** (وبخاصة في حالة الكساد) : حيث ان الكساد بكل آثاره الضارة كان يفرض على الدولة زيادة إنفاقها بقصد زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال الى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي او الإقتراب منها.(**الجنابي** ، 1990 : 40) .

ب- الإجتماعية :

إن التطور الحاصل في دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى إحلال سياسة اجتماعية جديدة محل السياسة الاجتماعية القديمة ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الإجتماعي بما يتطلبه ذلك من إعادة لتوزيع الدخل القومي بإتجاه المساواة وما يتطلبه ذلك من زيادة النفقات العامة وتوجيهها بإتجاه رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة فيتطلب ذلك التوسع في نفقات الضمان الإجتماعي والصحة العامة والتعليم وكذلك تقديم الإعانات لبعض المشروعات بهدف جعل أسعار منتجاتها في متناول غالبية المستهلكين (**العلى و الكداوي** ، 1988 : 59) .

جـ- الإدارية :

لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ،وبالتالي زيادة عدد الموظفين وإرتفاع تكاليف تسييرها (**السامرائي** ،1976: 100). وان هذا التوسع يؤدي الى ازدياد في نفقات الدولة سواء ماكان في شكل أجور ومرتبات أو ماكان منها ثمناً لمشتريات الدولة . كما إن زيادة البطالة المقنعة تؤدي الى زيادة النفقات العامة بدون أن يقابل ذلك زيادة كمية العمل المنتج وتحسين في الإنتاج . كما يساهم سوء التنظيم الإداري وإزدياد عدد العاملين في زيادة النفقات الإدارية وهي ظاهرة ملموسة في الكثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوءاً إنخفاض كفاءة العاملين في أجهزة الدولة في هذه المجتمعات (**العلى و الكداوي** ، 1988 : 64) .

د-المالية :

أتسم العصر الحديث بسهولة الإقتراض مما أدى الى كثرة إلتجاء الدولة الى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي ولاسيما على الشؤون الحربية ، كذلك يؤدي وجود فائض في الايرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين الى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة . وتبدو خطورة هذه الزيادة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معلوم من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق والعودة بها الى ماكانت عليه قبل الزيادة (**جامع** ، 1965 : 79) .

هـ- ا السياسية :

من أهم الأسباب التي أدت الى زيادة النفقات العامة هي :انتشار المبادئ والنظم الديموقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية . وقد ترتب على ذلك إهتمام الدولة بالفئات الإجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها ، هذا فضلاً عن أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد دفع الدولة الى زيادة المشروعات الإجتماعية لكسب رضا الناخبين ، والى الافراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد ، ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة كذلك فأن توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول التي استقلت وزيادة اهمية ذلك في العصر الحديث ، بالإضافة الى ظهور المنظمات الدولية والإقليمية ، فضلا عن الاعانات السياسية التي تقدم في الداخل لبعض المنظمات او الى الخارج للدول وبعض المؤسسات(**الجنابي** ،1990: 40).

و-الامن والدفاع :

تعد النفقات الحربية من أهم الأسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة (**الصكبان** ، 1977 : 88) . وقد أدى زيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمر لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية الى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول . اذ غالباً ماتمثل النفقات الحربية أكثر من نصف الموازنة العامة

، اذ ان استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة وانتشار الاستراتيجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة (**الطاقة والعزاوي** ، 2010 ، 47) . وتتكون النفقات الحربية من مرتبات وأجور العاملين من جنود وفنيين ومعدات وآلات ونفقات الصيانة سواء في مدة الحرب أو السلم ، فضلاً عن الرواتب التقاعدية للمحاربين المتقاعدين وتعويضات ضحايا الحروب ونفقات سداد الديون الخارجية والداخلية والمساعدات المقدمة للاقتصاد الوطني في وقت الحرب ،(**العلى و الكداوي** ، 1988 ، 70) . فضلا عن نفقات السلم المسلح او تسابق التسليح لاغراض توازن القوى اوقات الحروب الباردة ، اذ تستهلك تلك السياسات مبالغ كبيرة جدا (امريكيا والاتحاد السوفيتي سابقا / ايران وبعض دول الخليج حاليا) .

المبحث الثاني

تحليل اسباب الزيادة المستمرة

للنفقات العامة في الاقليم

يتجه حجم الانفاق العام الى الزيادة المستمرة في أي بلد من بلدان العالم وفق الدراسات العلمية التي اجريت حول هذا الموضوع ، وهذا شئ متفق عليه ، ولكن الخلاف يكمن في نوعية هذه الزيادة ، هل هي زيادة ظاهرية ام زيادة حقيقية .

ولهذا الغرض يتم في هذا المبحث تناول فقرتيين ، تتطرق الفقرة الاولى الى الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في الأقليم ، بينما تركز الفقرة الثانية على الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في الأقليم وكألاتي:-

اولاً : الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في الأقليم

ان الإنفاق بالأسعار الجارية في الاقليم خلال مدة الدراسة قد تضاعف (8.2)[1] مرة خلال مدة الدراسة، إذ ارتفع من (1419044) مليون دينار سنة 2004 إلى (11608958) مليون دينار سنة2013 كما هو مبين في الجدول (1) . ويمكن استبعاد تاثير ارتفاع الأسعار، وتزايد أعداد السكان في الإقليم من النفقات العامة كالاتي:-

أ. المستوى العام للأسعار:

لغرض الحصول على النفقات بالأسعار الثابتة في الإقليم يتم تقسيم النفقات بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للأسعار، ولاجل الحصول على الزيادة الظاهرية الناتجة عن ارتفاع الأسعار يتم طرح الإنفاق بالأسعار الثابتة من الإنفاق بالأسعار الجارية. كما هو ملاحظ في الجدول (1).

[1] من خلال تقسيم المبلغ في نهاية المدة على المبلغ في بداية المدة ، اي 11608958/ 1419044=8.2

ومن خلال الجدول (1) يتبين بأن متوسط الزيادة الظاهرية للمدة (2009-2013) قد بلغ (9007024.3100562) مليون دينار وبزيادة عن متوسط الزيادة الظاهرية خلال المدة (2004-2008) والبالغة (3356722.5080925) مليون دينار بمقدار (5650301.8019637) مليون دينار.

ويتبين أيضا ان الزيادة الظاهرية الناتجة عن التضخم قد فاقت في المدة الثانية مما كان عليه في المدة الأولى. ويبدو ان السنوات من 2004 الى 2008 قد شهدت ارتفاعاً متوالياً في الزيادة الظاهرية للانفاق .

اما المدة الثانية (2009-2013) وعلى الرغم من وجود تدني في سنة 2009 الا إن الإتجاه العام للزيادة الظاهرية في المدة الثانية كان في تزايد مستمر . والسبب يعود الى ان الدولة في سعيها من خلال الإنفاق، تشتري السلع والخدمات ، وفي ظل تدني القوة الشرائية للنقود فإنها تدفع وحدات نقد أكبر مما كانت تدفعه قبلا بغرض الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات السابقة ، وهو ما يترجم زيادة حجم االنفقات العامة ، إلا أن هذه الزيادة لا ينشؤ عنها زيادة في الكميات ولا زيادة في المنافع الحقيقية للأفراد . ويشمل هذه النفقات السلعية او الاستثمارية اوالخدمية .

جدول (1)

اثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطورالنفقات العامة في اقليم كوردستان–العراق للمدة(2004- 2013)

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	الرقم القياسي للأسعار 100=2004 (2)	النفقات العامة بالأسعار الثابتة لسنة 100=2004 (مليون دينار) (3)	الزيادة الظاهرية الناتجة عن إرتفاع الأسعار (مليون دينار) (4)	نسبة الزيادة الظاهرية بسبب الأسعار الى النفقات العامة بالأسعار الجارية % (1÷4)	نسبة تغير السنوي للنفقات بالأسعار الثابتة %	متوسط الزيادة الظاهرية (مليون دينار)
2004	1419044	100	-	-	-	-	
2005	2036767	158.5	12850.264984	2023916.735016	99.36	43.6	
2006	2322886	167.53	13865.492747	2309020.507253	99.4	7.9	3356722.5080925
2007	3003535	177.07	16962.415993	2986572.584007	99.43	22.3	
2008	6154092	131.746	46711.793906	6107380.206094	99.24	175.39	
2009	5979834	126.182	47390.546987	5932443.453013	99.21	1.45	
2010	7240760	125.645	57628.715826	7183131.284174	99.21	21.6	
2011	9790000	123.212	79456.546440	9710543.453560	99.18	37.88	9007024.3100562
2012	10745797	150.916	71203.828619	10674593.171381	99.33	-10.39	
2013	11608958	155.725	74547.811847	11534410.188153	99.35	4.7	
المتوسط العام							6495779.064739

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

- وزارة المالية والأقتصاد في الأقليم ، مديرية المالية العامة ،وحدة الموزانة ، السجلات الرسمية للسنوات (2004-2013)

ب. زيادة عدد السكان :

يمكن القول ان الزيادة الحاصلة في أعداد السكان تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في النفقات العامة . وبهدف الحصول على النفقات الحقيقية يجب استبعاد الزيادة الظاهرية الناجمة عن زيادة أعداد السكان في الإقليم بعد استبعاد الزيادة الظاهرية الناجمة عن ارتفاع الأسعار في المرحلة الأولى. وللحصول على ذلك تم اجراء العمليات آلاتية :

1. تقسيم الإنفاق بالأسعار الثابتة خلال المدة ولكل سنة لوحدها على عدد السكان في تلك السنة، والنتيجة تتمثل بنصيب الفرد الواحد من الإنفاق بالأسعار الثابتة.

2. احتساب التغير الحاصل في عدد السكان في كل سنة عن سنة 2004.

3. احتساب الزيادة الظاهرية بسبب زيادة أعداد السكان وذلك بضرب نصيب الفرد الواحد من الإنفاق بالأسعار الثابتة بالتغير الحاصل في عدد السكان عن سنة 2004.

4. احتساب النفقات الحقيقية (مستبعداً منها الزيادة الظاهرية في النفقات بسبب الزيادة في أعداد السكان ، والزيادة الظاهرية للنفقات بسبب الأسعار والتي تم احتسابها في السابق) وذلك من خلال طرح الزيادة الظاهرية بسبب زيادة أعداد السكان من الإنفاق بالأسعار الثابتة .

يتضح لنا من الجدول (2) إن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة لعام 2004 قد بلغ في عام 2005 (3085) دينار ،ثم أرتفع في عام 2006 الى (3232) دينار، وأرتفع في عام 2007 الى (3838) دينار ، وارتفع في عام 2008 الى (10258) دينار ،ثم أنخفض بشكل بسيط في عام 2009 الى (10103) دينار ، وارتفع في عام 2010 الى (11925) دينار ، ثم أرتفع في عام 2011 الى (15960) ، وانخفض في عام 2012 الى (13298) دينار ، ثم الى (12970) دينار في عام 2013 ، وبلغ المتوسط العام لمتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (9407.7) .

يستنتج بشكل عام ان هناك ارتفاعاً مستمراً في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (2004-2013) .

أما بخصوص الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية يتبين انه في عام 2005 بلغ حجم الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بسبب الزيادة السكانية (376.413190) مليون دينار،وأرتفع في عام 2006 الى (800.605184) مليون دينار ،ثم أرتفع في عام 2007 الى (1447.716628) مليون دينار ، وأرتفع في عام 2008 الى (5237.775832) مليون دينار ، ثم أرتفع في عام 2009 الى (647.026884) مليون دينار

،وأرتفع في عام 2010 الى (9415.980000) مليون دينار ، وأرتفع في عام 2011 الى (14929.750080) مليون دينار،ثم أرتفع في عام 2012 الى (17442.015846) مليون دينار ،ثم في عام 2013 الى (22113.460900) مليون دينار .وبلغ المتوسط العام لنسبة الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية الى اجمالي النفقات العامة بالأسعار الثابتة (14.62%) .ويتبين ان هناك أرتفاعاً مستمراً في الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بسبب الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة (2004–2013) .

بعد أستبعاد الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية في كل سنة من النفقات العامة بالأسعار الثابتة لتلك السنة نحصل على النفقات الحقيقية لتلك السنة .

ويتبين من الجدول (2) انه في عام 2005 بلغ حجم النفقات الحقيقية (12473.851794) مليون دينار ، وأرتفع في عام 2006 الى (13064.887563) مليون دينار ، ثم أرتفع في عام 2007 الى (15514.699365) مليون دينار ، و (41474.018074) مليون دينار في عام 2008، ثم انخفض في عام 2009 الى (40843.520103) مليون دينار، ثم عاود الى الأرتفاع في العامين (2010 ، 2011 ،) الى (48212.735826) ، (64526.796360) مليون دينار على التوالي ، ثم أنخفض في عام 2012 الى (53761.812773) مليون دينار وأرتفع في عام 2013 الى (63479.077877) مليون دينار. مما يتضح ان هناك ارتفاعاً مستمراً للنفقات الحقيقية خلال مدة الدراسة (2004–2013) .

جدول (2) اثر الزيادة السكانية في تطور النفقات العامة في الاقليم للمدة (2004- 2013)

السنة	النفقات العامة باسعار ثابتة 100=2004 (مليون دينار) (1)	السكان (نسمة) (2)	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (دينار) (3)	التغير في السكان عن سنة 2004 (نسمة) (4)	الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية (مليون دينار) (5)=4*3	نسبة الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية الى النفقات العامة باسعار ثابتة % 1÷5	النفقات الحقيقية (مليون دينار) (5-1)
2004	-	4042907	-	-	-	-	
2005	12850.264984	4164921	3085	122014	376.413190	2.93	12473.851794
2006	13865.492747	4290619	3232	247712	800.605184	5.8	13064.887563
2007	16962.415993	4420113	3838	377206	1447.716628	8.5	15514.699365
2008	46711.793906	4553511	10258	510604	5237.775832	11.2	41474.018074
2009	47390.546987	4690935	10103	648028	6547.026884	13.8	40843.520103
2010	57628.715826	4832507	11925	789600	9415.980000	16.34	48212.735826
2011	79456.546440	4978355	15960	935448	14929.750080	18.79	64526.796360
2012	71203.828619	5354534	13298	1311627	17442.015846	24.5	53761.812773
2013	74547.811847	5747877	12970	1704970	22113.460900	29.7	52434.350947
المتوسط العام			9407.7		8701.1938382	14.62	

المصدر :- من عمل الباحث بالأعتماد على :-

– وزارة المالية والأقتصاد في الأقليم ، مديرية المالية العامة ، وحدة الموازنة ، السجلات الرسمية .

– إلهام سليمان خالد ، دور الخدمات الصحية في التنمية الإقتصادية في إقليم كوردستان– العراق محافظة اربيل نموذجاً للمدة (2000–2012) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين ، 2013 ، ص 89 .

– الجدول (1).

ثانيا : الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في الأقليم

بعد أستبعاد الزيادة الظاهرية الناتجة عن إرتفاع المستوى العام للأسعار والزيادة السكانية ، نستطيع الحصول على النفقات العامة الحقيقية .

يمكن توضيح تطور النفقات الحقيقية والزيادة الظاهرية من خلال الجدول (3) ويظهر ان نسبة التغيرالسنوي للنفقات الحقيقية في سنة 2005 بلغت (30.7%) ، وانخفضت في سنة 2006 الى (5.1%)،ثم أرتفعت في سنة 2007 الى (20.6%) ، وأرتفعت في سنة 2008 الى (162.8%) ، وفي سنة 2009 انخفضت بالسالب الى (1.7–%) ، وارتفعت في سنة 2010 الى (19.6%) ، ثم (33.8%) في سنة 2011 ، وفي سنة 2012 أنخفضت بالسالب الى (16.7–%) ، ثم (2.5–) في سنة 2013 .

أما بالنسبة الى نسبة التغير السنوي للنفقات الظاهرية ، فيتبين في الجدول نفسه ان في سنة 2005 بلغت (43.6%)، ثم أرتفعت في عام 2006 الى (14.1%) ، ثم الى (29.4%) في سنة 2007 وأرتفعت ايضا في عام 2008 الى (104.6%) ، وفي عام 2009 أنخفضت بالسالب الى (2.8–%) ، وعاود الى الارتفاع في عام 2010 الى (21.1%) وفي عام 2011 الى (35.2%) ، ثم الى (9.9%) في سنة 2012 ، و (8.1%) في عام 2013 .

كما يتبين ان المتوسط العام لتطور النفقات الظاهرية خلال هذه المدة قد تفوق على المتوسط العام لتطور النفقات الحقيقية . فقد بلغ المتوسط العام لتطور النفقات الظاهرية (29.2%) خلال مدة الدراسة. في حين بلغ المتوسط العام لتطور النفقات االحقيقية (27.97%) لتلك المدة.

جدول (3)

تطور النفقات العامة الحقيقية ، والزيادة الظاهرية في الاقليم للمدة (2004 – 2013)

السنة	النفقات العامة الحقيقية (مليون دينار)	نسبة التغير السنوي %	النفقات العامة الظاهرية (مليون دينار)	نسبة التغير السنوي %	نسبة النفقات الظاهرية الى النفقات العامة
2004	-	-	-	-	-
2005	12473.851794	30.7	2024293.148206	43.6	99.4
2006	13064.887563	5.1	2309821.112437	14.1	99.4
2007	15514.699365	20.6	2988020.300635	29.4	99.5
2008	41474.018074	162.8	6112617.981926	104.6	99.3
2009	40843.520103	-1.7	5938990.479897	-2.8	99.3
2010	48212.735826	19.6	7192547.264174	21.1	99.3
2011	64526.796360	33.8	9725473.203640	35.2	99.3
2012	53761.812773	-16.7	10692035.187227	9.9	99.5
2013	52434.350947	-2.5	11556523.649053	8.1	99.5
المتوسط العام		27.97		29.2	

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على جدول (2).

1-الأسباب الأقتصادية

لقد أزداد دور حكومة الأقليم في التدخل بعد أستقرار الوضع الداخلي وتغير النظام السابق عام 2003 ، حيث انعكس ذلك في زيادة حجم ايرادات الحكومة لاسيما من الضرائب (الدخل ، العقار)، فأزدادت النفقات العامة في السنوات الأخيرة لمدة الدراسة بشكل ملحوظ . أما النشاط الأقتصادي في الأقليم ، فقد مر بأزمات أقتصادية متمثلة بالتضخم حيناً والتضخم الركودي حيناً آخر.

أما اذا اخذنا الرقم القياسي للأسعار كأساس لقياس حالة التضخم ، فنرى أن إرتفاع المستوى العام للأسعار كأساس لقياس حالات التضخم ، اذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار عن السنة السابقة غالباً مايكون يصاحبه ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة ،وعلى عكس من ذلك اذا انخفض المستوى العام للاسعار .

2-الأسباب الأجتماعية

أن أسباب تزايد النفقات العامة في الأقليم تعود في جزء منها الى العامل الأجتماعي ، لقد سنت حكومة الأقليم بعضاً من القوانين وأصدرت عدداً من القرارات التي استهدفت رفع القوة الشرائية سواء من خلال تعيين العاطلين عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد أو الزيادة في الرواتب والأجور ، فضلاً عن صرف رواتب المتقاعدين . ويمكن دراسة هذا العامل من خلال الخدمات العامة المقدمة من قبل حكومة الأقليم ، كما يلي :

- قطاع التربية والتعليم العالي

*** قطاع التربية**

يتبين في الجدول (4) تطور أعداد المدارس والطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية في الأقليم خلال المدة (2004-2013) ، حيث أزداد عدد المدارس من (3280) في سنة 2004 الى (4754) في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (44.9%) ، وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى(5991) مدرسة في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي بلغت (2.1%) .وبشكل عام هناك ارتفاع في عدد اعضاء الهيئة التدريسية خلال مدة الدراسة.

أما بخصوص عدد الطلاب يتضح من الجدول (4) أن عدد الطلاب قد أزداد من (843197) في سنة 2004 الى (1090058) طالب في سنة 2005 بنسبة تغير سنوي(29.3%) ، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى (1487434) في سنة 2013 وبنسبة تغيرسنوي (1%) في نهاية المدة . وعند مقارنة بداية مدة الدراسة مع نهاية الدراسة يتبين لنا بأن هناك ارتفاع مستمر في عدد الطلاب .

أما بالنسبة لعدد أعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية يتبين من الجدول نفسه أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية قد ازداد من (44965) في سنة 2004 الى (59840) في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (33.1%) ، وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (95918) تدريسي في سنة 2013 . مما يدل على ارتفاع في عدد اعضاء الهيئة التدريسية بشكل مستمر خلال مدة الدراسة.

جدول (4)

تطور قطاع التربية في الاقليم للمدة (2004- 2013)

السنة	عدد المدارس	نسبة تغير السنوي %	عدد الطلاب	نسبة تغير السنوي %	عدد اعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية	نسبة تغير السنوي %
2004	3280	-	843197	-	44965	-
2005	4754	44.9	1090058	29.3	59840	33.1
2006	4754	5.1	1144774	5.02	62559	4.5
2007	5069	1.5	1193968	4.3	73428	17.4
2008	5327	5.1	1232132	3.2	81240	10.6
2009	5482	2.9	1339545	8.7	83304	2.5
2010	5534	0.95	1396129	4.2	88951	6.8
2011	5746	3.8	1463874	4.9	95666	7.6
2012	5867	2.1	1472707	4.9	95867	0.2
2013	5991	2.1	1487434	1	95918	0.05

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

-وزارة التربية في اقليم كوردستان العراق ،المديرية العامة للتخطيط ،شعبة الاحصاء .

-وزارة التخطيط في الأقليم ، مديرية الإحصاء في الأقليم ، السجلات الرسمية .

- صباح صابر خوشناو ، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق (محافظتا اربيل ودهوك للمدة 1988-2007) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ،2012 . ،ص309 .

***قطاع التعليم العالي**

فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية الجامعية (الكليات) فقد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة ، كما يتبين في الجدول (5) . إذ أرتفع عدد الكليات من (63) كلية في عام 2004 بشكل مستمر الى ان وصل الى (81) كلية في عام 2009 بنسب تغير سنوي متذبذب ، الا ان سنة 2010 ومابعدها فقد شهدت انخفاضاً في عدد الكليات بسبب تطبيق نظام جديد في التعليم العالي للجامعة أي دمج الكليات تحت مسمى (سكول) . ولكن بشكل عام هناك إرتفاع في عدد الكليات .وهذا يؤكد على وجود تطور مستمر في أعداد الكليات في الإقليم .

أما بخصوص عدد الطلاب في الجامعات ، فيتبين من الجدول (5) ان أعداد الطلبة في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة . ففي سنة 2004 بلغ عدد الطلاب (41553) طالب ارتفع الى (44338) طالب في سنة 2005 وبنسبة تغيرسنوي بلغت (6.7%) واستمر بالإرتفاع حتى وصل الى (74262) طالب وبنسبة تغير بلغت (7%) في سنة 2013. وهذا يدل على ارتفاع مستمر في طلبة الجامعات في الأقليم خلال مدة الدراسة .

أما عدد الكوادر التدريسية ، فيؤكد الجدول (5) ان عدد الكوادر التدريسية في تطور مستمر خلال مدة الدراسة ،ففي سنة 2004 بلغ عدد الكوادر التدريسية (1987) تدريسي ، وارتفع الى (2246) تدريسي في سنة 2005 وبنسبة التغيرالسنوي (13%) وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (6129) تدريسي وبنسبة تغير سنوي (11%) في نهاية مدة الدراسة . والسبب يعود الى فتح مستمر للدراسات العليا في الإقليم والى تخصيص برامج القدرات .

أما التطورات الحاصلة في المعاهد الفنية ، فيلاحظ من الجدول (5) ان أعداد المعاهد قد أرتفع من (18) معهد في عام 2004 الى (19) سنة 2006 والى (25) معهد في سنة 2013 . مما يعني ان هناك إرتفاعاً في عدد المعاهد .وهذا يؤكد على وجود تطور مستمر في أعداد المعاهد في الإقليم .

أما بخصوص عدد الطلاب في المعاهد ، فيتبين من الجدول نفسه ان أعداد الطلبة في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ، ففي سنة 2004 بلغ عدد الطلاب (4912) طالب و (6091) طالب في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي بلغت (24%) واستمر بالإرتفاع حتى وصل الى (31577) طالب وبنسبة تغير بلغت (2%) في نهاية الفترة . وهذا يدل على ارتفاع مستمر في أعداد الطلبة في المعاهد في الأقليم خلال مدة الدراسة .

أما عدد الكوادر التدريسية ، فيؤكد الجدول نفسه ان عدد الكوادر التدريسية في تطور مستمر خلال مدة الدراسة ،ففي سنة 2004 بلغ عدد الكوادر التدريسية (120) تدريسي ، وارتفع الى (154) تدريسي في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (28.3%) وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل في نهاية المدة الى (1081) تدريسي وبنسبة تغير سنوي (37.9%) . ويعني ذلك ان هناك إرتفاعاً في عدد الكوادر التدريسية في الأقليم خلال مدة الدراسة .

يتضح من المؤشرات السابقة ان قطاع التربية والتعليم العالي شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة ، فضلا عن ان هناك تطور في المؤسسات التعليمية ، مع تحسين نوعية الخدمات التعليمية . وازدياد عدد الكوادر التدريسية والطلبة ، كل ذلك أدى الى زيادة نفقات قطاع التعليم وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة .

جدول (5)

تطور المؤسسات التعليمية الجامعية في الاقليم للمدة (2004- 2013)

السنة	الكليات						المعاهد الفنية					
	عدد الكليات	نسبة تغير السنوي %	عدد الطلاب	نسبة التغير السنوي %	عدد الهيئة التدريسية	نسبة التغير السنوي %	عدد المعاهد الفنية	نسبة التغير السنوي %	عدد الطلاب	نسبة التغير السنوي %	عدد الهيئة التدريسية	نسبة التغير السنوي %
2004	63	-	41553	-	1987	-	18	-	4912	-	120	-
2005	73	15.9	44338	6.7	2246	13	18	0	6091	24	154	28.3
2006	70	-4.1	47309	6.7	2538	13	19	5.5	7553	24	198	28.6
2007	70	0	53132	12.3	3517	38.6	21	10.5	12910	70.9	255	28.8
2008	78	11.4	58442	10	3678	4.6	22	4.8	18004	39.5	332	30.2
2009	81	3.9	60184	3	3933	6.9	25	13.6	23505	30.6	490	47.6
2010	78	-3.7	64467	7.1	4780	21.5	26	4	29966	27.5	500	2.04
2011	58	-25.6	64432	-0.1	4947	3.5	27	3.9	30060	0.3	568	13.6
2012	54	-6.9	69404	7.7	5522	11.6	26	-3.7	30958	3	784	38
2013	50	-7.4	74262	7	6129	11	25	-3.9	31577	2	1081	37.9

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بأعتماد على :-

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اقليم كوردستان العراق ،شعبة التخطيط ،السجلات الرسمية للسنوات (2004-2013).

-قطاع الصحة

لقد شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً ايضاً من حيث عدد المستشفيات والأسرة والأطباء والمراكز الصحية ، كما يلاحظ في الجدول (6) ، حيث انه وفي سنة 2004 بلغ عدد المستشفيات (48) مستشفى ، وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (59) مستشفى وبنسبة تغير سنوي (11.3%) في سنة 2009 . لكن في سنة 2010 انخفض عدد المستشفيات حيث بلغ (58) مستشفى وبنسبة تغير سنوي (1.7-%) ، ثم ارتفع بعدها الى ان وصل الى (68) مستشفى في سنة2013 وبنسبة تغير سنوي (4.6%) .

أما التطورات الحاصلة في عدد الأسرة ، فيؤكد الجدول نفسه ان أعداد الأسرة قد أرتفع من (6644) سريرفي سنة 2004 الى (6937) سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (4.4%) ، ثم انخفض الى (6437) اسرة في سنة 2006 وبنسبة تغير سنوي (7.2-%) ، وبعدها استمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (7172) في عام 2013 وبنسبة تغير سنوي (4.5%). مما يؤكد ذلك ان اتجاه العام هي في إرتفاع مستمر لعدد الأسرة .

أما بخصوص عدد الأطباء ، فيتبين من الجدول نفسه ان عدد الأطباء في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ، ففي سنة 2004 بلغ عدد الأطباء (2904) طبيب ، وارتفع الى (3332) طبيب في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي بلغت (14.7%) ، واستمر بالإرتفاع حتى وصل الى (6013) طبيب سنة 2011 وبنسبة تغير سنوي بلغت (3.6%) ، وقد وصل عدد الأطباء في نهاية مدة الدراسة الى (6995) وبنسبة تغير سنوي (7.6%)،. ويدل ذلك ان هناك إرتفاعاً مستمراً في عدد الأطباء .

أما عدد المراكز الصحية ، فيؤكد الجدول نفسه ان عدد المراكز الصحية في تطور مستمر خلال مدة الدراسة ،ففي عام 2004 بلغ عدد المراكز الصحية (651) مركز ، وارتفع الى (662) مركز صحي في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (1.7%) وأستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (991) مركز وبنسبة تغير سنوي (3.6%)في نهاية المدة. يستنتج من ذلك ان هناك إرتفاعاً في عدد المراكز الصحية في الأقليم خلال مدة الدراسة.

أما بالنسبة لعدد السكان لكل طبيب يتبين من الجدول نفسه ان عدد السكان لكل طبيب قد انخفض من (1392) في سنة 2004 الى (1249) في سنة 2005 ، واستمر بالإنخفاض الى ان وصل الى (833) في سنة 2010 و (821) في نهاية المدة ، مما يدل ان هناك انخفاضاً مستمراً في عدد السكان لكل طبيب .

يتضح من المؤشرات السابقة ان قطاع الصحة شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة ، فضلا عن ان هناك تطوراً في المؤسسات الصحية، وزيادة مخصصات رواتب ذوي المهن الصحية ، مع تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع من خلال توفير الأجهزة والآلات والمعدات ووسائل النقل المتطورة والحديثة .كل ذلك أدى الى زيادة نفقات القطاع الصحي وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة .

جدول (6)

تطور الخدمات الصحية في الاقليم للمدة (2004- 2013)

السنة	عدد المستشفيات	نسبة التغير السنوي %	عدد الاسرة	نسبة التغير السنوي %	عدد الاطباء	نسبة التغير السنوي %	عدد المراكز الصحية	نسبة التغير السنوي %	عدد السكان لكل طبيب
2004	48	-	6644	-	2904	-	651	-	1392
2005	48	0	6937	4.4	3332	14.7	662	1.7	1249
2006	51	6.3	6437	-7.2	3855	15.7	672	1.5	1113
2007	52	1.96	6565	2	4051	5.1	688	2.4	1091
2008	53	1.9	6630	1	4253	5	701	1.9	1070
2009	59	11.3	6696	1	4465	5	715	2	1050
2010	58	-1.7	6821	1.9	5804	29.9	933	30.5	833
2011	59	1.7	6845	0.4	6013	3.6	935	0.2	827
2012	65	10.2	6866	0.3	6501	8.1	957	2.9	823
2013	68	4.6	7172	4.5	6995	7.6	991	3.6	821

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

- وزارة الصحة في اقليم كوردستان العراق،شعبة الاحصاء ، السجلات الرسمية للسنوات (2004-2013) .

- وزارة التخطيط في الإقليم ، مديرية الاحصاء في الإقليم ، السجلات الرسمية .

- **الخدمات الأجتماعية الأخرى**

بالنسبة الى النفقات التي تم انفاقها على الشؤون الأجتماعية ومنها قطاعي التربية والتعليم في الأقليم يتبين من الجدول (7) ان هذه النفقات قد ازدادت من (131937) مليون دينار في سنة 2004 بشكل مستمر الى ان وصلت الى (1048343) مليون دينار في سنة 2007 بنسب تغير متذبذب ، ولكن في السنتين 2008 و 2009 قد شهدتا انخفاضاً وبلغت (987489) و(502305) مليون دينار على التوالي ، ثم عاودت الى الأرتفاع الى ان وصلت الى (2426830) مليون دينار في سنة 2013 .

أما المجموع الذي تم انفاقه على الشؤون الأجتماعية بشكل عام فقد بلغ (469897) مليون دينارفي سنة 2004 ثم ارتفع الى (596682) مليون دينار في سنة 2005 وبنسبة تغيرسنوي (27%) ، واستمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (1523741) في سنة 2007 وبنسبة تغير سنوي (29.8%) ، ثم انخفض في سنتي 2008 و2009 وبلغ (1519934) و(1039038) مليون دينار على التوالي ، وبنسبة تغير سنوي (-0.3%) و(-31.6%) ، ثم عاود الى الارتفاع الى ان وصل الى (3720239) مليون دينار في سنة 2013 وبنسبة التغير السنوي (11.2%) . كما بلغ المتوسط العام للنفقات العامة على الشؤون الأجتماعية في الأقليم (34.1%) .

ومما تم ذكره يلحظ بان الاتجاه العام للنفقات العامة على الشؤون الاجتماعية في الاقليم في ارتفاع مستمر من مجموع النفقات العامة. وبلغ المتوسط العام لنسبة نفقات الشؤون الأجتماعية من النفقات العامة (33.4%) خلال مدة الدراسة .

جدول (7)

تطور النفقات العامة على الشؤون الاجتماعية في الاقليم للمدة (2004- 2013) (مليون دينار)

السنة	التربية والتعليم	الشؤون الصحية والاجتماعية	الشؤون الاعلامية	المجموع (دينار)	نسبة التغير السنوي %	النسبة من النفقات العامة %
2004	131937	296530	41430	469897	-	33.1
2005	217697	332567	46418	596682	27	29.3
2006	749765	372475	51988	1174228	96.8	50.6
2007	1048343	417172	58226	1523741	29.8	50.7
2008	987489	467232	65213	1519934	-0.3	24.7
2009	502305	453030	83703	1039038	-31.6	17.4

35.2	145.1	2546814	94219	603323	1849272	**2010**
30.3	16.5	2967442	119372	873645	1974425	**2011**
31.1	12.7	3345259	120005	991792	2233462	**2012**
32.05	11.2	3720239	111407	1182002	2426830	**2013**
33.4	34.1	**المتوسط العام**				

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

- وزارة المالية والأقتصاد في الأقليم ، مديرية المالية العامة ،وحدة الموزانة ، السجلات الرسمية للسنوات (2004-2013) .

-.صباح صابر خوشناو ، مصدر سابق ، ص319

-الأسباب الأدارية

ولغرض إظهار الأسباب الأدارية لتطور النفقات العامة ينظر الى الجدول (8) ، حيث يتبين من الجدول ان عدد العاملين في دوائر الحكومة قد ارتفع باستمرارمن (488046) شخص في سنة 2004 الى (1134964) شخص في سنة 2008 وبنسبة تغيرسنوي (17%) ، ثم الى (1165420) في سنة 2009 وبنسبة تغير سنوي (2.7%) ، ثم استمرت بالإرتفاع الى ان وصل (1285765)شخص في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي (4.6%) .مما يتبين من خلال مدة الدراسة ان هناك ارتفاعاً مستمراً في عدد العاملين في دوائر الحكومة، وبلغ المتوسط العام لنسبة التغير السنوي لعدد العاملين في دوائر الحكومة (12.04%) خلال مدة الدراسة .

يلحظ ان عدد العاملين في دوائر الحكومة في السنوات الأخيرة شبه ثابت او ارتفع بشكل بسيط وسبب ذلك هو ان التعيين اصبح عن طريق تخصيص ملاكات لكل الدوائر ، ولكن في السنوات السابقة كان التعيين يتم بشكل عشوائي .

أما بالنسبة للنفقات الأدارية فيتبين من الجدول نفسه زيادة النفقات من (906264)مليون دينار في سنة 2004 الى (1350330)مليون دينار في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (49%) ، وأستمرت بالزيادة و وصلت الى (7113380) مليون دينار في سنة 2013 وبنسبة التغير السنوي (3.5%) . مما يتبين من خلال مدة الدراسة ان هناك ارتفاعاً مستمراً في النفقات الأدارية، وبلغ المتوسط العام لنسبة التغير السنوي للنفقات الأدارية (23.6%) خلال مدة الدراسة .

جدول (8)

تطور النفقات الادارية في الاقليم للمدة (2004 – 2013)

السنة	عدد العاملين في دوائر الحكومة	نسبة التغير السنوي%	النفقات الادارية (مليون دينار)	نسبة التغير السنوي%
2004	488046	-	906264	-
2005	695581	42.5	1350330	49
2006	822081	18.2	1773579	31.3
2007	970055	18	2323388	31
2008	1134964	17	3020404	3
2009	1165420	2.7	3419106	13.2
2010	1173211	0.7	4999300	46.2
2011	1194879	1.9	6190422	23.8
2012	1228717	2.8	6874528	11.1
2013	1285765	4.6	7113380	3.5
المتوسط العام		12.04		23.6

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

- وزارة المالية والاقتصاد في الأقليم ، مديرية المالية العامة ،وحدة الموازنة ، السجلات الرسمية
- د.صباح صابر خوشناو، مصدر سابق ، ص 323.

4-الأسباب الامن والدفاع

في الأقليم تحتل النفقات الخاصة بالدفاع الوطني والأمن مكانة مهمة من أجمالي حجم النفقات العامة . ويوضح الجدول (9) تطور نفقات الدفاع الوطني خلال المدة (2004-2013) .حيث يتبين من الجدول تزايد الإنفاق الحربي من (480981) مليون دينار في سنة 2004 الى (594650) مليون دينار في سنة 2005 وبنسبة تغير سنوي (23.6%) ، ثم استمر بالإرتفاع الى ان وصل الى (2691274) مليون دينار في سنة 2013 وبنسبة تغير سنوي (12.5%) .

وعند مقارنة بداية مدة الدراسة مع نهاية مدة الدراسة يتبين ان هناك تزايداً مستمراً في الإنفاق الحربي، وبلغ المتوسط العام لنسبة التغيرالسنوي للإنفاق الحربي (24.2%) .كما بلغ المتوسط العام لنسبة اجمالي النفقات الحربية الى اجمالي النفقات العامة (22.3%) .

جدول (9)

تطور النفقات العامة على الدفاع الوطني والامن في الاقليم للمدة(2004-2013)

السنة	المبلغ (مليون دينار)	نسبة التغير السنوي %	النسبة الى النفقات العامة %
2004	480981	-	33.9
2005	594650	23.6	29.2
2006	639657	7.6	27.5
2007	684432	7	22.8
2008	732342	7	11.9
2009	785982	7.3	13.1
2010	1628700	107.2	22.5
2011	1666182	2.3	17.02
2012	2391517	43.5	22.3
2013	2691274	12.5	23.2
المتوسط العام		24.2	22.3

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :-

- وزارة المالية والاقتصاد في الاقليم ،مديرية المالية العامة ، وحدة الموازنة ، السجلات الرسمية .
- .صباح صابر خوشناو ، مصدر سابق ، ص 325 .

. وفي ختام هذا البحث تم اثبات فرضية البحث بان اتجاهات النفقات العامة في اقليم كوردستان العراق هي في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ، وان اغلب هذا التزايد يعود الى الاسباب الظاهرية .

الاستنتاجات

1- ان الزيادات في النفقات العامة خلال مدة الدراسة لم تكن زيادات حقيقية ، بل ان جزءاً كبيراً منها كان زيادات ظاهرية بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار ، اذ بلغ المتوسط العام لهذه الزيادات الى اجمالي النفقات العامة (99.35%) خلال مدة الدراسة . مما يعني ان ضعف الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار في المدة نفسها .

2- بلغ المتوسط العام لنسبة الزيادة الظاهرية في النفقات العامة بالاسعار الثابتة لسنة 2004 والناجمة عن الزيادة السكانية حوالي (14.62%) خلال مدة الدراسة .

3- ارتفع متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الثابتة لسنة 2004 من (3085) دينار في بداية المدة الى (12970) دينار في نهاية المدة ، اي انها ازدادت بنسبة (320%) .

4- بالنسبة الى قطاع التربية تبين ان هناك ارتفاعا مستمرا في عدد المدارس وعدد الطلاب وعدد أعضاء الهيئة التدريسية خلال مدة الدراسة .

5- فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية الجامعية (الكليات) و المعاهد الفنية ، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في مدة الدراسة في الإقليم . وبخصوص عدد الطلاب في الجامعات و المعاهد ، فقد اظهرت الدراسة ان أعداد الطلبة في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ، كما ان عدد الكوادر التدريسية قد شهد ايضاً تطوراً مستمراً خلال مدة الدراسة .

6- كما اتضح ايضا ان قطاع الصحة قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة اضافة الى تطور المؤسسات الصحية الأخرى ، وزيادة مخصصات رواتب ذوي المهن الصحية ، مع تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع من خلال توفير الأجهزة والآلات والمعدات ووسائل النقل المتطورة والحديثة .مما ادى الى زيادة النفقات في القطاع الصحي وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة .

7- واخيراً شهدت النفقات الأدارية والحربية تطوراً خلال مدة الدراسة ، حيث ازداد عدد العاملين في دوائر ومؤسسات الحكومة ، مما ادى الى الزيادة في النفقات الادارية التي تتحملها الحكومة .

8- ان الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تقدمها الحكومة للافراد بشكل عام شهدت زيادة مستمرة في مدة الدراسة ، فضلا عن زيادة عدد العاملين في الدوائر و المؤسسات الحكومية وما يترتب على ذلك من زيادة في النفقات الادارية التي تتحملها الحكومة .

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح مايلي:

1- العمل على تقليل النفقات الإدارية ، حيث ان النفقات الإدارية تشكل النسبة الكبرى من النفقات العامة في الاقليم .

2- ضرورة العمل على خفض عدد العاملين لدى الدوائر والمؤسسات الحكومية ، والعمل على تقليل البطالة المقنعة في الاقليم .

3- ضرورة التركيز على دراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة ، واستخدامها بشكل فعال لتحقيق الآثار الإيجابية والإبتعاد عن الآثار السلبية .

4- يجب على حكومة الإقليم قيام بتوفير إحصائيات وبيانات شاملة وكاملة عن المتغيرات المالية الخاصةً بالضرائب والنفقات بأنواعها المختلفة بهدف حث الباحثين في جامعات الإقليم بإجراء الدراسات التجريبية على إقتصاد إقليم كوردستان العراق والاستفادة من هذه الدراسات .

5- العمل على زيادة النفقات الاستثمارية والمشاريع الاستثمارية في الإقليم .

6- وضع الميزانية العامة للاقليم بشكل شفاف ونشرها في الوقائع الرسمية و الأنترنيت .

المصادر

اولاً :- الكتب

1- د. أحمد جامع ، علم المالية العامة ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1965 .

2- د. سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، مطبعة القضاء ، النجف ، 1976 .

3- د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1990 .

4- د. عادل فليح العلي و د. طلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ك1 ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1988 .

5- د. عادل أحمد حشيش ، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992 .

6- د. عبد العال الصكبان ، مقدمة في علم المالية العامة في العراق ، ط2 ، ج1 ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1977 .

7- د. عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1988 .

8- د. عبد المنعم فوزي وآخرون ، اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، 1970 .

9- د. محمد طاقة و د. هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ،ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمّان ، 2010 .

10- د. يونس أحمد البطريق ، مبادئ المالية العامة ، مطابع الأهرام التجارية ، الأسكندرية ، 1999 .

ثانياً :الرسائل والاطاريح:

1- صباح صابر خوشناو ، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق (محافظتا اربيل ودهوك للمدة 1988-2007) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ،2012 .

2- إلهام سليمان خالد ، دور الخدمات الصحية في التنمية الإقتصادية في إقليم كوردستان- العراق محافضة اربيل نموذجاً للمدة (2000-2012) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين ، 2013 .

ثالثاَ : التقارير و النشرات الرسمية:

1 – وزارة المالية والإقتصاد في اقليم كوردستان العراق ، مديرية المالية العامة ، وحدة الموازنة ، السجلات الرسمية

2– وزارة التربية في اقليم كوردستان العراق ،المديرية العامة للتخطيط ، شعبة الاحصاء .

3– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اقليم كوردستان العراق ، شعبة التخطيط ، السجلات الرسمية .

4– وزارة التخطيط في اقليم كوردستان العراق ، مديرية الاحصاء في الاقليم ، السجلات الرسمية .

5– وزارة الصحة في اقليم كوردستان العراق ، شعبة الاحصاء ، السجلات الرسمية .